



جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل-



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

الإجابة النموذجية لامتحان المشروع المهني وأخلاقيات المهنة

إجابة السؤال الأول: تأسست أولى ركائز المقاربة العلمية للعمل من خلال التفاعل الجدلي المزدوج بين مقارنة العمل من قلب المصنع ومقارنته من خارج المصنع، إشرح ذلك؟ (04 ن)

تأسست أولى ركائز المقاربة العلمية من خلال التفاعل الجدلي المزدوج بين مقارنة العمل من قلب المصنع (داخل المصنع) **كما شخصها المهندسون والمسكرون الميدانيون** لبعض المصانع والإدارات الكبرى خلال حقبة التطور الثانية للصناعة من ناحية وبين مقارنته من خارج المصنع كما صاغها **المفكرون وعلماء الاجتماع** الذين حاولوا قراءة ما يجري داخل أماكن العمل من خلال **تحليلاتهم** ومقارباتهم أمثال **إميل دوركايم، كارل ماركس وماكس فيبر**، حيث اجتهد كل منهم في إطار فهم تحولات عصره الاقتصادية والاجتماعية. في التعرض لظاهرة العمل بوصفها أحد أبرز ظواهر المجتمع الصناعي الحديث، ورغم تباين مداخل هؤلاء في دراسة ظواهر المجتمع الصناعي الغربي واختلاف زوايا نظرهم لها، فإن تفاعل هذه الاختلافات أسهم إلى حد كبير في **تطوير المقاربة السوسيولوجية للعمل**.

إجابة السؤال الثاني: إشرح باختصار منظور كل من إميل دوركايم و كارل ماركس للعمل؟ (4.5 ن)

اعتبر منظور "**إميل دوركايم**" للعمل **منظورا نظاميا** من منطلق اعتباره لمجال العمل بمثابة المنظومة الاجتماعية التي تهيكّلها مجموعة من العناصر **المتلاحمة** فيما بينها عبر أدائها لجملة من الوظائف **المتداخلة والمتراصة** بشكل يجعل ضمان استمرارية وجود تلك المنظومة مرهونا بأداء عناصرها لوظيفتها بالشكل المفترض، أما "**كارل ماركس**" فقد اعتبر العمل مجالا للنزاع **والصراع الطبقي** بين طبقة مالكة لوسائل الإنتاج وطبقة مالكة لقوة العمل.

إجابة السؤال الثالث: الفرق بين النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية والنظرية الماركسية في التشغيل. (7.5 ن)

العنصر:	النظرية الكلاسيكية:	النظرية الكينزية:	النظرية الماركسية:
وضع العمالة الكاملة	الاقتصاد يميل تلقائيا إلى تحقيق العمالة الكاملة بفضل مرونة السوق	العمالة الكاملة ليست مضمونة وقد يبقى الاقتصاد في حالة بطالة لفترة طويلة	غير ممكنة بسبب التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي
البطالة	مؤقتة أو اختيارية تنتج عن رفض العمال للأجور السائدة أو تدخلات تعيق السوق	لا إرادية (إجبارية) ناتجة عن ضعف الطلب الكلي على السلع والخدمات والاستثمار	ظاهرة هيكلية ودائمة نسبية وتستعمل كـ "جيش احتياطي للعمل" للضغط على العمال.
سوق العمل	حر، تحكمه آلية العرض والطلب ويتوازن تلقائيا	قد يفشل في تحقيق التوازن بسبب ضعف الاستثمار والطلب.	يعكس علاقات الإستغلال بين الرأسمالي والعمال، وليس مجرد سوق تبادل حر
الأجور	مرنة صعودا أو نزولا وانخفاضها يساعد على تحقيق التشغيل الكامل	غير مرنة تتجه نحو الانخفاض خاصة وخفضها قد يقلل الطلب ويزيد الأزمة	تمثل الحد الأدنى الضروري لإعادة إنتاج قوة العمل، بينما يستحوذ الرأسمالي على فائض القيمة.
دور الدولة	محدود جدا (يقتصر دورها على الحماية والأمن والقانون)	ضروري ، لها دور نشط في الإنفاق العام والسياسات الاقتصادية لتحفيز التشغيل	تخدم مصالح الطبقة الرأسمالية في النظام الرأسمالي والحل يكون

بتغيير النظام			
---------------	--	--	--

إجابة السؤال الرابع: سمي قانون العمل بعدة تسميات من بينها: تشريع العمل، التشريع الصناعي، القانون العمالي والقانون الإجتماعي، إلا أن معظمها تعرض للنقد وبقي المصطلح السائد هو قانون العمل، ما هي أهم الانتقادات الموجهة لهذه التسميات؟ (04 ن)

✓ سمي قانون العمل **بتشريع العمل**، لكن هذه التسمية تعرضت للنقد على أساس أنها تحمل على الاعتقاد بأن المصدر الوحيد لهذا القانون هو التشريع، في حين أن قانون العمل لا يعتمد في مصادره على النصوص التشريعية فقط، بل على قواعد ملزمة أخرى كالعرف مثلاً.

✓ سمي كذلك **بالتشريع الصناعي** وهذه التسمية انتقدت كونها ضيقة من جهة وواسعة من جهة أخرى، فهي ضيقة من جهة أن **قانون العمل قد لا يقتصر على الأعمال الصناعية وحدها**، إنما يمتد للأعمال التجارية والزراعية أيضاً، وهي واسعة من جهة أن قانون العمل لا يحكم جميع أوجه النشاط الصناعي كالمنافسة غير المشروعة وما يتعلق ببراءات الاختراع ومراقبة الإنتاج وغير ذلك مما يتعلق بالصناعة ويخرج عن نطاق قانون العمل.

✓ سمي أيضاً **بالقانون العمالي** وانتقدت هذه التسمية على أساس أنها توحي بأن **قانون العمل خاص بشؤون العمال وحدهم** في حين أنه ينظم علاقات العمل بين العمال وأرباب العمل.

✓ سمي بالقانون الاجتماعي وقد كان لهذه التسمية الفضل في إبراز الأهمية الاجتماعية لقانون العمل، لكنها انتقدت على أساس أن **القانون في مجموعه اجتماعي** من حيث تنظيمه للعلاقات الاجتماعية الناشئة عن عيش الإنسان في المجتمع بصفة عامة، كما أن **المسائل الاجتماعية أوسع بكثير** من العلاقات الناشئة عن قانون العمل.